طالب بعرض رسالته على مجلس الأمة بشأن سحب اقتراح تعديل قانون «التأمينات» من «التشريعية»

العدساني : تعارض مصالح في عضوية ممثلين عن غرفة التجارة بالتأمينات

■ اللجنة التشريعية تأخرت في إنجاز القانون ولم يتم البت فيه رغم مرور أكثر من 5 أشهر على تقديمه

رياض العدساني

طالب النائب رياض العدساني رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم بعرض رسالته الواردة في 24 أبريل الماضي بشأن طلب سحب اقتراحه عن تعديل قانون مؤسسة التأمينات الاجتماعية من اللجنة التشريعية وعرضه على مجلس الأمة للبت فيه مباشرة.

وقال العدساني في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة «الأمر الذي أستغربه أن رئيس مجلس الأمة لم يعرض الرسالة استنادًا على رأي خبير دستوري، بينما أنا لدي رأي خبير دستوري يؤكد دستورية هذه الرسالة»، مشددًا على أن الخبراء الدستوريين تأخذ آراءهم للاستشارة ولكنها غير ملزمة».

وأعرب العدساني عن رفضه استبعاد هذه الرسالة من جدول الأعمال بناء على رأي خبير دستوري غير ملزم، مبينًا أن الأمر في النهاية لمجلس الأمة والاحتكام للدستور.

وبين أن المادة 55 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة تنص على أنه في حال تأخر اللجان عن إنجاز التقرير في الموعد المحدد له يعرض الرئيس الموضوع على المجلس في أول جلسة تالية، وللمجلس أن يمنح اللجنة أجلًا جديدًا أو يحيل الموضوع إلى لجنة أخرى، أو البت مباشرة في الموضوع.

وقال «لا يجوز لرئيس المجلس أن يستبعد الرسالة الواردة، ولا يجب أن تكون القرارات فردية دون الرجوع إلى المجلس، مؤكدًا أنه انتظر بما فيه الكفاية أن تنجز اللجنة التشريعية تقريرها لتعديل مادة واحدة في القانون».

واعتبر العدساني أن «الإجراء مخالف وعلى رئيس المجلس أن يصحح هذا الأمر، مؤكدًا أن الطلب واضح والأمر لمجلس الأمة أن يبت في التعديل وإما أن يقبل به أو يرفضه.

وأشار إلى أن الفرصة متاحة لإدراج الرسالة قائلًا «لا يزال أمامنا يومان لأن تدرج الرسالة على جدول أعمال المجلس لمناقشتها مبينًا أهمية تفعيل قانون منع تعارض مصالح في عضوية ممثلين عن غرفة التجارة في مجلس إدارة مؤسسة التأمينات.

وقال «إن بعض أعضاء اللجنة الاستثمارية في المؤسسة لديهم رخص تجارية في البورصة ويطلعون على كل الصناديق الاستثمارية والشركات ويمكن أن يساهموا في شركاتهم».

وأضاف «أنه في احتياطيات المؤسسة التأمينات الإجتماعية أكثر من مليار دولار وهناك تعارض مصالح، ومن أجل تحقيق الحيادية والحكومة والشفافية تقدمت بهذا المقترح، وديوان المحاسبة والأجهزة الرقابية ذكرت أن هناك تعارض مصالح».

ولفت إلى أن التقارير الرقابية ذكرت أمورًا عن عدم إفصاح عن عضوية ممثلي المؤسسة في مجالس إدارات الشركات والصناديق الأجنبية التي تساهم فيها بصورة مباشرة وغير مباشرة.

ونوه بأن إفادة مؤسسة التأمينات لديوان المحاسبة كانت مخالفة لنص قانون إنشاء المؤسسة، إذ أفادت بأنه لا يوجد التزام قانوني على المؤسسة بأن ترفق كشف الأسماء أو المكافآت.

وأشار إلى استمرار تعرض المبالغ المستثمرة في الصناديق الاستثمارية والبالغة 9.5 مليارات دينار لمخاطر جسيمة بسبب بيئة العمل غير المناسبة للاستثمار

■ أرفض استبعاد الرسالة من جدول الأعمال بناء على رأي خبير دستوري غير ملزم

بهدف تخفيف الضغط وتقريب المسافات وتطوير الخدمة

الدمخي يقترح فتح مراكز لفحص العمالة في المحافظات كافة

عادل الدمخي

أعلن النائب د.عادل الدمخي تقديمه اقتراحًا برغبة بفتح مراكز لفحص العمالة بكل محافظة من محافظات دولة الكويت، وجاء في الاقتراح ما يلي:

خصصت وزارة الصحة مركزًا لفحص العمالة الوافدة بمنطقة الشويخ حيث يتوافد جميع المراجعين الوافدين من شتى مناطق الكويت للفحص ما يسبب ضغطًا وازدحامًا على المركز.

وبهدف تخفيف الضغط على المركز وتقريب المسافات ومن منطلق تطوير الخدمة، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

نص الاقتراح:

فتح مراكز لفحص العمالة بكل محافظة من محافظات دولة الكويت

على أن تكون مجهزة بجميع الخدمات

الخنفور يقترح إقامة منتزه قومي وحديقة في موقع السكراب القديم بأمغرة

سعد الخنفور

أعلن النائب سعد الخنفور أنه تقدم باقتراح برغبة لإقامة منتزه قومي وحديقة عامة مجهزة بكافة الخدمات التي تحتاجها محافظة الجهراء في منطقة أمغرة بموقع السكراب القديم.

ونص الاقتراح على ما يلي:

تعاني محافظة الجهراء من قلة الأماكن الترفيهية بالرغم من الكثافة السكانية في المحافظة الأمر الذي يعاني منه الأهالي من عدم وجود متنفس لهم.

لذا أرجو عرض الإقتراح برغبة التالي:

إقامة منتزه قومي وحديقة عامة مجهزة بكافة الخدمات التي تحتاجها محافظة الجهراء في منطقة أمغرة « موقع السكراب القديم » لكي تكون متنفسا للاهالي مع إقامة صالات أفراح للرجال والنساء بمساحات كبيرة وتجهيزها بالمواقف وكل ما تحتاجه لكي تكون صالات متميزة تلبي رغبة وحاجة الأهالي بالمحافظة

عبدالكريم الكندري يقترح إسقاط القروض والديون الحكومية عن المواطن في حالة وفاته

أعلن النائب د. عبدالكريم الكندري عن تقديمه اقتراحا بقانون بتعديل قانون رقم 18لسنة 2016 بشأن الرعاية الاجتماعية للمسنين نص على الآتي:

المادة الأولى : تعدل المادة الرابعة من القانون رقم 18لسنة 2016 بشأن الرعاية الاجتماعية للمسنين إلى النص التالي:

يعفى المسن من دفع مقابل استخدام وسائل النقل العام ورسوم تسجيل مركبته الخاصة، ومن أداء الرسوم كافة مقابل الخدمات العامة كما تعفى الأدوات والأجهزة التعويضية والمركبات المجهزة لكبار السن من الرسوم الجمركية ومن جميع القروض والديون الحكومية.

كما تسقط جميع القروض والديون الحكومية عن المواطنين بوفاتهم.

المادة الثانية : على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه– تنفيذ هذا القانون، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وجاء في المذكرة الإيضاحية ما يلي:

تأكيدا لما ترجمه دستور دولة الكويت ذلك في المادة «11» التي تنص على:» تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية».

جاء هذا الاقتراح بقانون ليعدل المادة الرابعة من القانون رقم 18لسنة 2016 بشأن الرعاية الاجتماعية للمسنين لتكون الاعفاءات المنصوص عليها في تلك من المسن المعوز إلى المسن، وبإضافة إعفاءات جديدة للمسنين وذلك بإسقاط جميع القروض والديون التي عليهم للحكومة.

وكذلك جاء هذا الاقتراح بقانون لإسقاط جميع القروض والديون الحكومية عن المواطنين بوفاتهم.

المطيري يطالب بقبول تعيين خريجي الشريعة في «التربية» و«الأوقاف»

طالب النائب ماجد المطيري وزيري التربية د.حامد العازمي والأوقاف فهد العفاسي بعدم تهميش خريجات وخريجي كلية الشريعة ورفض تعيينهم في التربية ودور الأوقاف مستغربًا هذا التوجه الذي حرم أصحاب التخصص من خدمة وطنهم.

وقال المطيري في تصريح صحافي إن هذا التوجه مرفوض جملة وتفصيلا لأنه يتسبب في حرمان كفاءات وطنية من العمل في تخصصهم مطالبًا الوزيرين إلغاء القرار الموجه لديوان الخدمة المدنية بعدم قبول خريجات الشريعة معلمات في وزارة التربية والأوقاف وتعيينهم إداريين.

تتمات

ثقة شعبية

التعاطي مع أداة دستورية خطيرة كالاستجواب ، بشكل يبتعد بها عن الغاية الأسمى التي وضعت لها وهي أن تكون وسيلة للإصلاح ، وتقويم الأداء الحكومي ، ومعالجة أوجه الاختلال فيه ، بعيدا عن أي مصلحة شخصية ، أو تكسب انتخابي .

وشددوا في تصريحات لـ «الصباح» ، على أن سمو الشيخ جابر المبارك موضع ثقة كبيرة ، وتأييد نيابي وشعبي جارف لسياساته وتوجهاته ، مؤكدين أن مجلس الأمة سيجدد الثقة بسموه ، عن قناعة تامة بجدارته بذلك .

من جهتهم أكد خبراء دستوريون وأكاديميون أن الاستجواب المقدم إلى رئيس الوزراء ، ولد ميتا ، لأن ما يبنى على باطل فهو باطل دستوريا ، مشددين على أن استجواب المبارك تحديدا ، مخالف للدستور والمذكرة التفسيرية له ، وأحكام المحكمة الدستورية .

وأشاروا إلى أن مثل هذه الاستجوابات لا تعطي قوة للمجلس، بل على العكس تجعل أداة الاستجواب ضعيفة ، موضحين أن الاستجواب لكي يكون قويا ، لابد وأن يكون موافقا للدستور والمذكرات التفسيرية للمحكمة الدستورية .

من جهته قال الخبير الدستوري وأستاذ القانون بجامعة الكويت د. هشام الصالح : إن استجواب سمو الرئيس جابر المبارك مخالف للدستور ، الذي أناط برئيس الوزراء وضع السياسة العامة كما جاء في المادة 101 ، والتي أشارت إلى أنه لا تجوز مساءلة سمو رئيس الوزراء عن أخطاء الوزراء ، مؤكدا أن المحاور في مجملها تخص وزراء معنيين ، وليس رئيس الوزراء فهو استجواب مخالف للدستور ، والمذكرة التفسيرية للدستور وأحكام المحكمة الدستورية ، فكل هذه المحاور لا تخص السياسة العامة لسمو الرئيس ، ومن ثم تخرج عن اختصاصات سموه .

وأضاف أن جميع النواب أقسموا أن يدافعوا عن حقوق الشعب الكويتي وحقوق ناخبيهم ، وأن أي نائب يخرج عن هذه القاعدة فهو بمثابة حنث لليمين ، كذلك فإن الدستور الكويتي دعا الناخبين إلى مراقبة النائب الذي يمثلهم بقاعة عبدالله السالم في مدى استعماله هذا الحق ، وعليه فإن الأمر يرجع إلى الناخبين ، وتقع عليهم المسؤولية فيمن يختارون ، وهي مسؤولية مجتمعية .

وذكر الصالح أنه مع استعمال أداة الاستجواب ، والمراقبة الصارمة للحكومة ووزرائها ، إلا أنني أفضل التدرج في استعمال المساءلة ، إلا إذا وصلت الأمور بالطبع إلى حد الجسامة ، فهنا لابد من تقديم الاستجواب ، موضحا أنه ليس كل الاستجوابات غير مستحقة ، فهناك بالطبع استجوابات مستحقة .

بدوره أكد الخبير الدستوري وأستاذ القانون بجامعة الكويت د. محمد الفيلي أن رئيس الوزراء لا يُسأل عن الإيقاف الرياضي ، لوجود هيئة الرياضة وهي منشأة بقانون ، ومن حق سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك أن يقول إن هذا المحور ليس من اختصاصي.

من ناحيتهم أكد نواب أن سمو رئيس الوزراء يحظى بتأييد نيابي كبير ، لاسيما في ظل ما تبديه حكومته من تعاون مع السلطة التشريعية ، وهو بدا بوضوح شديد خلال الفصل التشريعي الحالي .

وأوضح النواب أن سبل الاستجوابات المقدم من المجلس للوزراء لا يخدم بأي حال من الأحوال القضايا التنموية ، مضيفين أن ذلك من شأنه تعطيل عجلة التنمية التي بدأت تنطلق من دون توقف في الآونة الأخيرة .

وأوضح هؤلاء لـ «الصباح» ، أن الاستجوابات بدأت تقدم من دون مشاورات فيما بين النواب بعضهم لبعض ، مما أفقدها «وهجها» وقوتها ، وأضحت هزيلة فاقدة لمعنى الاستجواب ، تلك الأداة المغلفة التي تخرج لمحاربة القصور البين ، مؤكدين أن استجواب المبارك قدم من دون مراعاة بأن سموه يختص برسم السياسة العامة ، ولا يسأل فيما يكون من اختصاص الوزراء ، مضيفين أن سمو الشيخ جابر المبارك خطا خطوات واسعة في محاربة الفساد ، وبدأ في محاصرته وتكبيله .

من جهتهم عبر مواطنون عن استيائهم من كثرة الاستجوابات ، ورأوا أنها مضيعة لوقت المجلس الثمين ، الذي لابد وأن يستغل في البحث عن حلول للقضايا الأكثر تماسا مع حياة المواطنين ، مشددين على أن بعض النواب أصبح شغله الشاغل «الشو الإعلامي» ، وتحقيق مصالح شخصية فقط .

وقالوا لـ «الصباح» إن بعض النواب أضاعوا هيبة المجلس بكثرة الاستجوابات التي لا طائل منها ، مؤكدين أن الأجواء المحيطة بالكويت تحتاج إلى استقرار سياسي ، وإيقاف الصراع بين الحكومة والمجلس .

«التقاعد المبكر»

هناك تعديلات تقدم بالجلسة سيتم التصويت عليها ومن ثم القانون في مداولته الثانية ، مستغربا عدم حضور وزير المالية أو أي مسؤول من التأمينات الاجتماعية اجتماع اللجنة ، بحجة عدم وصول الدعوة الرسمية لهم، ومؤكدا أن اللجنة أرسلت دعوات رسمية لوزير المالية ومسؤولي التأمينات وتم الاتصال هاتفيا بهم لأهمية الاجتماع.

أضاف : «كان من المفترض حضورهم إلا أنهم لم يحضروا واتصلت شخصياً بالوزير ، حيث أفاد بأن الدعوة لم تصل ، وطلبت منه الحضور وسوف تسلمه الدعوة رسمياً ، وكان رده أن اللائحة الداخلية لا تسمح».

واعتبر أن رد الوزير ما هو إلا مبرر لعدم الرغبة بالحضور، موضحا أن مسألة عدم وصول الدعوة أمر إداري يمكن بحثه مع الجهات المعنية ، أما ما هو مدرج على جدول أعمال اللجان فمعروف لدى الوزراء بحسب اختصاصاتهم.

من جانب آخر أكد عاشور أن استجوابه لوزيرة الشؤون الاجتماعية المدرج على جدول أعمال جلسة الثلاثاء المقبل، يتكون من 3 محاور و 33 صفحة ليس من بينها محور أساسي يتعلق بجمعية الثقلين ، وبالتالي محاور الاستجواب واضحة.

واعتبر أن محاولة البعض التركيز على قضية الثقلين تهدف إلى توجيه الانتقاد عن الاستجواب ومحاوره الأساسية، مؤكدا أن ذلك دليل أهمية المحاور.

وطالب الجهات الحكومية القيام بمسؤوليتها السياسية والاجتماعية ، والترفع عن الإشارات التي تؤدي الى الطائفية او زعزعة التقارب الوطني وتماسك جبهتنا الداخلية.

وقال إنه لن يتطرق لهذه القضية كونها غير موجودة في المحاور الثلاثة ، معربا عن ثقته الكبيرة في أعضاء مجلس الأمة وحرصهم على مناقشة المحاور بشفافية .

من ناحيتها طالبت لجنة الميزانيات والحساب الختامي في اجتماعها بضرورة تشكيل وزير التربية وزيرالتعليم العالي د.حامد العازمي للجنة محايدة ، لدراسة ملاحظات الجهات الرقابية على ميزانية هيئة التعليم التطبيقي ، للعمل على تلافيها ، خاصة أن ميزانية الهيئة للسنة المالية الجديدة ، والمقدرة بـ 320 مليون دينار ، ما زالت تسجل عليها ذات الملاحظات المستمرة منذ سنوات من دون تسوية.

وقال رئيس اللجنة عدنان عبدالصمد إن اللجنة ناقشت في اجتماعها أمس ، بحضور وزير التربية وزير التعليم العالي د . حامد العازمي مشروع ميزانية الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ، للسنة المالية الجديدة 2018/2019 وحسابها الختامي ، للسنة المالية المنتهية 2016/2017 ، وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنها.

وأوضح أن القيادة الجديدة بالهيئة أكدت عزمها على التعاون مع الجهات الرقابية ، خاصة وأن كثيرا من الملاحظات مستمرة لسنوات ، ومنها على سبيل المثال أن الهيئة خلال السنتين الماليتين الأخيرتين مررت امتناعات بالصرف لـ 671 استمارة ، امتنع جهاز المراقبين الماليين عن اعتمادها وغالبية هذه الملاحظات مستمرة منذ سنوات من دون تسوية حقيقية للأسباب التي أدت إلى نشوئها.

أضاف عبد الصمد أن الوزيرالعازمي أكد أنه سيقوم بمراجعة جميع الملاحظات التي سجلتها الأجهزة الرقابية على المناصب غير الواردة على الهيكل التنظيمي ، ومن ضمنها المختلفة ، وهو ما أكدت عليه اللجنة ، خاصة أن الهيئة أصدرت في سنة 2017 قرارات عدة لشغل 17 وظيفة إشرافية ، لا تتفق مؤهلات شاغليها وخبراتهم مع تلك الوظائف الإشرافية ، بالإضافة إلى كونها غير معتمدة أساسا بالهيكل التنظيمي وفق تقارير ديوان الخدمة المدنية.

وأشار إلى أن جهاز المراقبين الماليين ذكر أن صرف بدلات التمثيل للمسميات غير الواردة بالهيكل التنظيمي ، يعتبر هدرا للمال العام ، وأن الهيئة تأخرت في تسجيل مديونية أحد موظفيها تظير صرف بدل تمثيل غير مستحق له جاوز الـ 10 آلاف دينار ، ووجود ملاحظات عدة أخرى في السياق نفسه.

وبين عبد الصمد أن مصروفات ميزانية الهيئة في السنة المالية الجديدة ، تضمنت مبلغ 14 مليون دينار تخص سنوات مالية سابقة للساعات الزائدة عن النصاب ، وهو ما شددت اللجنة على ضرورة التحقق من مدى استحقاق هذه المبالغ من عدمها.

وقال إن اللجنة لديها تجارب سابقة بإقرار 10 ملايين دينار في ميزانية السنة المالية 2016/2015 ، كان قد شابها ملاحظات من ديوان المحاسبة ، كوجود شعب وهمية وتجزئة الشعب ، بهدف الاستفادة من الساعات الزائدة عن النصاب ، والتي لم توافق عليها اللجنة آنذاك إلا بعد التحقيق لكافة المتطلبات الرقابية ، ومنها زيادة الوظائف في هيئة التدريس والتدريب التي كانت شاغرة لسنوات.

العدساني يطالب

والاحتكام للدستور.

وبين أن المادة 55 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة تنص على أنه في حال تأخر اللجان عن إنجاز التقرير في الموعد المحدد له يعرض الرئيس الموضوع على المجلس في أول جلسة تالية، وللمجلس أن يمنح اللجنة أجلا جديدا أو يحيل الموضوع إلى لجنة أخرى، أو البت مباشرة في الموضوع.

وقال «لا يجوز لرئيس المجلس أن يستبعد الرسالة الواردة، ولا يجب أن تكون القرارات فردية دون الرجوع إلى المجلس، مؤكدا أنه انتظر بما فيه الكفاية أن تنجز اللجنة التشريعية تقريرها لتعديل مادة واحدة في القانون».

واعتبر العدساني أن «الإجراء مخالف وعلى رئيس المجلس أن يصحح هذا الأمر، مؤكدًا أن الطلب واضح والأمر لمجلس الأمة أن يبت في التعديل وإما أن يقبل به أو يرفضه.

وأشار إلى أن الفرصة متاحة لإدراج الرسالة قائلًا «لا يزال أمامنا يومان لأن تدرج الرسالة على جدول أعمال المجلس لمناقشتها مبينًا أهمية تفعيل قانون منع تعارض المصالح على المؤسسات والهيئات التي تتبع الدولة والتي يوجد فيها ممثلون عن غرفة التجارة.

وأوضح العدساني أنه « تقدم في 5 نوفمبر 2017 باقتراح بقانون لتعديل قانون التأمينات لاستبدال ممثلي غرفة التجارة في مجلس إدارة المؤسسة بآخرين من وزارة التجارة في مجلس إدارة المؤسسة بأن ترفق كشف الأسماء أو المكافآت.

الكندري : إسقاط

2016 بشأن الرعاية الاجتماعية للمسنين إلى النص التالي : يعفى المسن من دفع مقابل استخدام وسائل النقل العام ورسوم تسجيل مركبته الخاصة، ومن أداء الرسوم كافة مقابل الخدمات العامة، كما تعفى الأدوات والأجهزة التعويضية والمركبات المجهزة لكبار السن من الرسوم الجمركية ومن جميع القروض والديون الحكومية.

كما تسقط جميع القروض والديون الحكومية عن المواطنين بوفاتهم.

الفلبين تفرض

وزوجته السورية ، لكنه قال أمس ، في تصريحات لصحفيين بمدينة دافاو الفلبينية : «الحظر مستمر بصورة دائمة. ولن يتم توظيف المزيد، ولاسيما العمالة المنزلية».

ووصف دوتيرتي طريقة التعامل مع العمالة الفلبينية لدى الكويت بأنها «كارثية». ودعا مواطنيه إلى عدم البقاء فيها ، قائلا: «عودوا إلى الوطن، بغض النظر عن مستوى فقرنا، سنعيش ، الاقتصاد جيد ولدينا نقص في عدد العمال».

ويوجد في الكويت قرابة 260 ألف فلبيني. وتعهد دوتيرتي بتقديم مساعدات لهم حال العودة إلى بلدهم.

وكان البلدان يتفاوضان على اتفاق حول العمالة توقع مسؤولون في الفلبين أن يفضي إلى رفع الحظر المؤقت ، لكن مصير الاتفاق بات محل شكوك مع التصعيد في التوتر بين الجانبين.

وأعلنت الكويت قبل أيام عن قرار بطرد السفير الفلبيني لديها، كما استدعت سفيرها من الفلبين للتشاور.

جاء ذلك بعد تداول مقاطع فيديو لموظفين من سفارة الفلبين، وهم يساعدون عاملات فلبينيات على الهرب من مشغليهن «المشتبه بارتكابهم انتهاكات بحقهن».

واعتذرت الفلبين عن الإجراءات التي اتخذتها سفارتها، لكن الكويت اعتبرت تهريب السفارة للخادمات انتهاكا لسيادتها.

ونقلت وكالة فرانس برس عن السفير الفلبيني لدى الكويت، رينالتو بيدرو فيلا، قوله إنه سيغادر إلى بلده يوم الأربعاء.

وبدأت الأزمة بين البلدين بعد العثور على جثة عاملة منزلية فلبينية داخل مجمد بأحد المنازل في الكويت.

وقضت محكمة كويتية غيابيا بإعدام رجل لبناني وزوجته السورية بعد إدانتهما بقتل العاملة.

بومبيو : أمن السعودية

تخصيب اليورانيوم يجب أن تلغى وتكون بشكل أبدي».

وتابع قائلا: «كما نعتقد أنه يجب أن يكون هناك تكثيف في موضوع التفتيش للمنشآت النووية الإيرانية».

من جهته، قال وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، إن إيران أكبر راع للإرهاب.

وأكد أن واشنطن مستعدة للوقوف مع السعودية لمواجهة الإرهاب. وقال: «ندعم رؤية السعودية في تحقيق التقدم الذي أحرزته من خلال رؤية 2030».

كما اعتبر أن إيران تقوم بزعزعة الأمن في المنطقة عبر تزويد الحوثيين بالأسلحة في اليمن.

إلى ذلك، أشار إلى أن الاتفاق النووي أخفق في تعديل سلوك إيران التي تدعم العنف في اليمن، عبر تدريب وتسليح الميليشيات.

ووصل بومبيو إلى الرياض السبت في بداية جولة إقليمية بدأها من السعودية.

واستهل مهامه بعد يوم من أدائه اليمين الدستورية لتولي منصب وزير الخارجية الأميركي بزيارة إلى الشرق الأوسط يزور خلالها السعودية والأردن وإسرائيل.

وقالت المتحدثة باسم الخارجية الأميركية ، إن للسعودية دورا قياديا مهما في العمل نحو مستقبل سلمي ومزدهر في المنطقة، معتبرة أن الشراكة القوية بين الولايات المتحدة والسعودية تعمل على تحقيق هذا الهدف للمنطقة.

دمشق : استعدنا

الجنينة والجبيعة وشمرة الحصان وحويقة المعيشية ،على الضفة الشرقية لنهر الفرات بريف دير الزور».

وكانت «قوات سوريا الديمقراطية» بقيادة وحدات حماية الشعب الكردية، سيطرت على أغلب المناطق شرقي الفرات في محافظة دير الزور، في حملة قادتها لطرد تنظيم الدولة الإسلامية، من المناطق السورية الشرقية المحاذية للحدود العراقية.

ونادرا ما اشتبك الجيش السوري مع «قوات سوريا الديمقراطية» في حملته على تنظيم الدولة الإسلامية، وركز جهوده الحربية على استعادة المناطق التي يسيطر عليها التنظيم غربي الفرات.